الاجراءات التطبيقية لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وانعكاساتها على الاقتصادات النامية

د. حنان عبد الخضر هاشم •

المقدمة :-

ان التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ، اصبحت بلا شك تمثل تحدياً حقيقياً تواجهه غالبية الدول النامية ، فقد اصبح على هذه الدول ان تهيء كافة شروط الكفاءة الانتاجية والتنافسية الى جانب تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مهمة ، كل ذلك في سبيل التكيف مع تلك التطورات الاقتصادية.

ان الامر الذي لايمكن تجاهله ، ان غالبية الدول النامية تعاني من ظروف اقتصادية غير مواتية (والتي تتمثل بأرتفاع معدلات التضخم ، العجز الكبير في الموازنات العامة وفي موازين المدفوعات ... الخ) تجعل عملية التكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد امراً في غاية الصعوبة ويحتاج الى احداث جملة من التعديلات والتصحيحات المهمة في اقتصادات هذه الدول. وانطلاقاً مما سبق ، اصبحت الحاجة ملحة الى اجراء تصحيح للاختلالات ومعالجة للازمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، ولتحقيق هذا الغرض بدأت هذه الدول تلجأ الى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)) للحصول على القروض والتسهيلات لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية . لكن الحصول على هذه القروض لن يكون بدون مقابل ، والمقابل هنا هو اشتراط هذه المؤسسات الدولية على الدول النامية اتخاذ تدبيرات تؤدي الى احداث تحول عام فيها نحو توجهات السوق وتحرير التجارة ، كل ذلك في سبيل الحصول على تلك القروض والتسهيلات.

واستجابة لحالة الاضطرار التي تعيشها الدول النامية ما كان لها الا ان تتبنى السياسات التي رسمتها لها المؤسسات الدولية المعاصرة ومنها سياسات (التصحيح الاقتصادي).

فرضية البحث :-

ان الاجراءات العملية المصاحبة لتطبيق برامج (التصحيح الاقتصادي) في غالبية الدول النامية كانت عرضة للتعثر والفشل في كثير من الاحيان .وذلك بفعل الانعكاسات السلبية التي جاءت كردة فعل على تلك الاجراءات .

هدف البحث :-

في ظل اقتصاد نامي ، يستهدف البحث التعرف على :-

1- ماهية برامج التصحيح الاقتصادي .
2- طبيعة الاجراءات العملية التي تستند اليها برامج التصحيح .
3- مبررات اللجوء الى تبني برامج التصحيح .

• مدرس الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة

4- الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن تطبيق برامج التصحيح .

ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى :-

المبحث الاول – الاطار العام لبرامج (التصحيح الاقتصادي) بين النشوء والمبررات النظرية .

المبحث الثاني – الاهداف العامة لبرامج (التصحيح الاقتصادي) والاجراءات العملية للتنفيذ .

المبحث الثالث – مبررات تطبيق برامج (التصحيح الاقتصادي) في الاقتصادات النامية وتقييم نتائجها .

واخيراً يفضي البحث الى خلاصة الموضوع .

المبحث الاول – الاطار العام لبرامج التصحيح الاقتصادي بين النشوء والمبررات النظرية

وفقاً لما جاء في اتفاقيات (برتن وودز) المنعقدة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1944 تم انشاء صندوق النقد الدولي (IMF) فكانت مهمته المحافظة على ثبات اسعار الصرف ، وقد تطورت هذه المهمة تدريجياً ليصبح الصندوق من مجرد مانح قروض الى واضع لشروط ومقترح لسياسات اقتصادية مالية ونقدية خاصة اطلق عليها (السياسات التصحيحية) تفرض على البلدان المدينة (وغالبيتها من الدول النامية) على المستويين الكلي والجزئي لاقتصاداتها التي تعاني جملة من الازمات الاقتصادية [1] . فجاءت برامج (التصحيح الاقتصادي) لتصبح الوصفة العلاجية لكثير من تلك الازمات . وبموجب ذلك أصبح الصندوق بمثابة منظمة دولية حكومية تفرض على الدول تطبيق سياسات وقرارات اقتصادية معينة .

ان أبرز ما تعاني منه الاقتصادات النامية هو (الاختلالات الهيكلية) وتحديداً الاختلال بين العرض والطلب الكليين ، وهي حالة من الصعب استمرارها في المدى الطويل ، ذلك لان الاقتصاد الذي يواجه مثل هذه الاختلالات سيواجه حتماً مشاكل اقتصادية كبيرة . وبذلك تصبح عملية (التصحيح الاقتصادي) ضرورة لابد منها سواء كانت هذه العملية مدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال (التمويل المشروط) أو كانت تتدرج في سياق سياسات اقتصادية وطنية مستقلة تتبنى على عاتقها مسؤولية تصحيح الوضع الاقتصادي للبلد .

ان غالبية برامج التصحيح كانت تستهدف احداث تصحيحات في جانب العرض وتحسين اداء مؤسسات الاقتصاد الوطني من خلال [2]:-

1- سياسات التحرير الاقتصادي .
2- سياسات الخصخصة واصلاح القطاع العام .
3- تغيير مقومات النظام الاقتصادي وتحويله الى اقتصاد سوق .

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأت بوادر معالجة أسباب التخلف في الدول النامية على أساس أن آلية السوق هي الالية الافضل لتحقيق التوازن الاقتصادي ، ولقد أكدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض وضمن هذا الاطار على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية في مقابل تشجيع اقتصاديات السوق ، وكانت هذه المدرسة هي بمثابة الاساس الفكري لظهور الدعوة الى الخصخصة في العالم الرأسمالي ثم أنتقلت لتشمل العالم النامي المتأثر

بالتجربة الرأسمالية ، من هذا المنطلق اعتمدت هذه المدرسة صندوق النقد الدولي (IMF) كأداة لترويج أفكارها في الدول النامية ، حيث أن الصندوق يعمل على تقديم قروض لتمويل الاصلاحات الاقتصادية التي تعالج الخلل في ميزان المدفوعات في مقابل شروط التثبيت التي تفرض على الدول المقترضة ، كما ان الدول المدينة لا تستطيع التوصل الى اتفاق مع الدول الغنية الدائنة المتقدمة من خلال نادي باريس لاعادة جدولة ديونها ، او تخفيف اعباء فوائد قروضها أو الحصول على قروض جديدة من الدول الغنية المتقدمة الا اذا شهد الصندوق بأنها قد اتخذت خطوات كافية لاصلاح اقتصاداتها[3].

لقد ذكرنا انفاً ان (التمويل المشروط) من أبرز الوسائل التمويلية التي اعتمدها صندوق النقد الدولي (IMF) لدعم برامج(التصحيح الاقتصادي) للدول الاعضاء وتحديداً الدول النامية • حيث انشأ الصندوق تسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) Structural Adjustment Facility في عام 1986 لتقديم المساعدة لموازين المدفوعات بشروط ميسرة للبلدان النامية منخفضة الدخل التي تواجه مشاكل مستمرة بميزان المدفوعات دعماً لبرامج التصحيح الهيكلي والتصحيح الاقتصادي الكلي المطبقة في الاجل المتوسط ، ويقوم البلد العضو بمساعدة خبراء من الصندوق والبنك الدوليين بأعداد اطار السياسة العامة القابلة للتحديث ، كما يجري اعداد البرامج السنوية التفصيلية قبل صرف القروض السنوية ، وهي تشمل معايير فصلية لتقييم الاداء ويكون تسديد هذا التسهيل في ظرف (5, 5 – 10) سنوات [4] تلاه تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (ESAF) Enhanced Structural Ajdustment Facility عام 1987 وهو يماثل من حيث الاهداف والمعايير والخصائص المتعلقة بالسياسة العامة لتسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) اما الاختلافات بينهما فتتعلق اساساً بنواحي المراقبة وقوة البرامج وامكانية استخدام التسهيلين وتمويلهما اذ تكون البرامج المدعومة بموارد تسهيل (ESAF) طموحة مما يمكنها من تعزيز النمو وتحقيق دعم كبير لميزان المدفوعات خلال مدة ثلاث سنوات ، وتشمل الترتيبات معايير ربع سنوية ومعايير نصف سنوية ، وتدفع القروض كل ستة أشهر وتجري التسديدات في ظرف (5,5 – 10) سنوات [5] .

ومما لابد ذكره ان التسهيلات التمويلية المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين تتقيد بمبدأ المشروطية Conditionality كخطوة سابقة لعملية الرقابة عند تقديم الدعم المالي للبلدان الاعضاء وهذا المبدأ يتركز على مجموعة من القواعد أبرزها تأكيد تشجيع الاعتماد على (الاجراءات التصحيحية) في مرحلة مبكرة من ظهور مشاكل ميزان المدفوعات [6].

• للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات يتيح الـ IMF للدول الاعضاء الوسائل التمويلية الاتية :- الشراء واعادة الشراء ، سياسات الشرائح ، تسهيل الصندوق الممدد ، سياسة الاتاحة الموسعة للموارد ، تسهيل التصحيح الهيكلي ، تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز ، تسهيل التمويل التعويضي والطارىء ، تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي .

ان درجة المشروطية تعتمد على طبيعة المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات ، فـأذا كانت المشكلة مؤقتة وذاتية التصحيح مثل الانخفاض الدوري في حصيلة الصادرات فأن كل ما تحتاجه وجود تمويل على أساس مؤقت ، ومن ثم تعتمد على السياسات القائمة في الوضع الاعتيادي ، أما إذا كانت المشكلة عميقة الجذور مثل وجود فائض الطلب المحلي أو تدهور معدلات التبادل التجاري أو تشوهات في (الكلفة ـــــــ السعر) ------- الخ في مثل هذه الحالات يتطلب الامر تغييراً في السياسات الاقتصادية للعضو ، ويمكن ترجمة ذلك من خلال خطاب النوايا Intent Letter الذي يتضمن عادة أهداف البلد وسياساته التي يعتزم تنفيذها فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتحركات المستوى العام للاسعار ، فضلاً عن الخطوط العامة للتدبيرات التي يتبناها لتحقيق تلك الاهداف [7] .

ويمكن تحديد الاسس العامة لبرامج قروض التصحيح (وفقاً لمفاهيم صندوق النقد والبنك الدوليين) بالاتي [8] :-

1- تحديد الاهداف الاساس بوضوح والتي يتعين تحقيقها خلال مدة تتراوح بين (3-5) سنوات.
2- تحديد واضح للاجراءات والوسائل المتعلقة بتحقيق الاهداف خلال تلك المدة .
3- تحديد مجموعة من الاجراءات التي ينبغي ان تنفذها البلدان المدينة قبل الموافقة على منح القروض أو خلال السنة الاولى من سحب القروض تتضمن " الاطار العام للسياسات " يقوم بأعدادها المسؤولين في الحكومة المقترضة والفنيون في الصندوق والبنك الدوليين ، على ان تخضع بعد توقيع الاتفاق لعملية مراقبة وتفتيش دورية .

وعلى الرغم من تباين تلك الاسس تبعاً لظروف كل بلد الا أن الغاية الاساس هي دعم الاقتصاد من خلال تكييفه مع الصدمات والتغييرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي .

من جهة اخرى اكد البنك الدولي المجالات العامة المترابطة الاتية (في سياق الاهداف التي يدعو اليها):-

1- تعبئة الموارد المحلية :- وتتم عن طريق السياسات المالية العامة والنقدية والائتمانية ويشمل هذا دعم كل من تدبيرات زيادة العائدات ، وتدبيرات التحكم في النفقات أو تخفيضها ودعم جهود تضييق القطاع العام أو الاقتراض الخارجي وتحرير أسعار الفائدة أو إعادة هيكلتها .
2- تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد واستخداماتها : وتشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي :-
   أ- ترشيد برامج الاستثمار العام .
   ب-تحسين أداء منشأت القطاع العام .
   ج- ترشيد حجم القطاع العام بما في ذلك تصفية الحيازات العامة ونقل ملكيتها الى القطاع الخاص .
3- إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية : وتكون من أجل تخفيف التشوهات السعرية أو إزالتها وتشجيع التخصيص الاكثر كفاءة للموارد ، ثم خلق هيكل اقتصادي أكثر إنتاجية ولأجل ذلك تم الاهتمام بجانبين الأول :- إصلاح نظام التجارة وتحريرها. والجانب الثاني :- إصلاح نظام الأسعار وإطلاق آلية السوق .

4- التعزيز المؤسسي للمساعدة على دفع التكييف مع النمو : وذلك عن طريق تعزيز المؤسسات التي يكون اداؤها حاسماً لنجاح الاصلاحات الاخرى ، وعلى سبيل المثال : الارشاد الزراعي دعماً للسياسة الزراعية .

ان الصندوق يتبع اسلوباً محدداً في مساعدة الاعضاء شريطة التزامها ببرامج التصحيح ويبدأ هذا الاسلوب بأستعراض شامل لاوضاع البلد العضو خصوصاً مشاكل ميزان المدفوعات والقيام بتحليل السياسات اللازمة لتحقيق التوازن المستمر بين الطلب على الموارد والتمويل المتاح .
وتركز البرامج المدعومة من قبل الصندوق على بعض المتغيرات الاقتصادية الاساسية مثل عجز ميزان المدفوعات ، وعجز الموازنة العامة ، والائتمان المحلي ، والاحتياجات الاجنبية ، والمديونية الخارجية ، ونظام تحديد الأسعار (سعر الصرف ، سعر الفائدة ، سعر السلعة) التي تؤثر في المالية العامة والتجارة الخارجية وفي استجابة جانب العرض في الاقتصاد.

وخلال مدة الاستعداد الائتماني تجري المراقبة من خلال معايير الأداء (Performance Criteria) وتتضمن هذه المعايير وضع السياسات وتحديدها التي ستتبع الإجراءات المتخذة خلال مدة تنفيذ البرنامج ، وتنقسم المعايير الى معايير أداء كمية تتعلق بتحديد النسب لمتغيرات اقتصادية خلال مدة أو مدد معينة والى معايير أداء نوعية تتعلق بالقيود المفروضة على التجارة والمدفوعات الخارجية ومتغيرات اقتصادية كلية أخرى كحجم الناتج المحلي الحقيقي . فتلك المعايير هي بمثابة التكلفة التي يجب أن يتحملها البلد العضو مقابل الحصول على القروض من الصندوق ، وتتجاوز المشروطية التي يتبناها الصندوق معايير الاداء المذكورة انفاً الى ما يسمى بنطاق تفاهم السياسات (Policy Understanding) الذي يعطي توقعات وتصورات لمستقبل السياسات الاقتصادية [1.] .
مما سبق يمكن القول ان (التصحيح الاقتصادي) يعتبر جملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخلياً وخارجياً ، والوصول الى معدلات نمو عالية ، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبذلك يشمل التصحيح الاقتصادي : الاستقرار والاصلاح الهيكلي على حد سواء .
أن السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح يطلق عليها تسميات عدة تبعاً للهدف المراد تحقيقه من وراء اعتمادها ويمكن ايجاز أبرز تلك التسميات بالاتي :-

1- البرمجة المالية Financial Programming :-

ويتم اعتماد هذه التسمية عندما يكون الاصلاح المالي هو الوسيلة الاساسية لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات واعادة التوازن الداخلي والخارجي .

2- برامج الاستقرار Stabilization Programming :-

وتطلق هذه التسمية عندما يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الاجل القصير من خلال استخدام السياسة المالية لتمارس دوراً جوهرياً في الاصلاح الاقتصادي .

3- برامج التكييف Adjustment Programming :-

ويتم اعتماد هذه التسمية عندما تكون العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح اختلال مكونات ميزان المدفوعات ، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي ، وذلك للتخصيص الامثل لموارد عناصر الانتاج .

4- التحرير الاقتصادي Liberalization Policies :-

وتطلق هذه التسمية على حزمة السياسات المالية والاقتصادية والاجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح .

وخلاصة القول انه مهما تعددت المسميات وتنوعت اجراءات تصميم السياسات ، فأن عملية (التصحيح الاقتصادي) التي يتبناها الصندوق تركز على نوعين من السياسات الاقتصادية :-

النوع الاول / يهتم بجانب الطلب الكلي حيث يستهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي .

النوع الثاني / يهتم بجانب العرض الكلي حيث يستهدف رفع كفاءة الموارد ، ومعالجة التركز على قطاعات معينة دون غيرها .

وبعد التعرف على الاطار العام الذي رافق ظهور برامج " التصحيح الاقتصادي " وفقاً لمفاهيم وآليات صندوق النقد الدولي ، يصبح التساؤل القائم هو : ما هو الاساس النظري للتصحيح الاقتصادي ؟

يمكن ارجاع الاساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي الى ثلاثة فروض اساسية [11] :-

اولاً- ان وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي يعد سبباً رئيسياً للاختلال الخارجي في الاقتصاد .

ثانياً – ان معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب الكلي ، وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية حتى يزيد العرض الكلي ، مما يترتب عليه تحقق التوازن بين عرض النقد الأجنبي والطلب عليه بواسطة أجراء تصحيح في سعر الصرف.

ثالثاً – للوصول الى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الاسعار واعادة تخصيص الموارد ، ومن ثم تحقيق زيادة في معدلات النمو في الاجل الطويل .

وبعد استعراض الفروض أعلاه يصبح واضحاً لدينا أن (المنهج النقدي) لميزان المدفوعات يعد اساساً للاختلال الحاصل في الميزان الخارجي وبموجب ذلك يعتبر (ميزان المدفوعات) ظاهرة نقدية وذلك وفقاً لمبررات الصندوق ، وهذا التحليل يعود في أصوله الى المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي والتي تفسر المشاكل الاقتصادية المعاصرة مثل التضخم والبطالة والركود الاقتصادي ، وزيادة عجز الموازنة بأنها مجرد أخطاء للسياسة النقدية التي عمقها تدخل الدولة ، لذلك يجب التركيز على الهدف الاساسي ، والذي من وجهة نظرهم – لأية سياسة اقتصادية ناجحة – هو مكافحة التضخم عن طريق ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي ، لان الافراط في عرض النقود هو المسؤول عن هذه المشاكل الاقتصادية.

وقد تدعم هذا الاتجاه النقدي بظهور اقتصاديات جانب العرض فأصبحت زيادة الانتاج تؤدي بصورة تلقائية الى زيادة الطلب فيتوازن الطلب الكلي دون ان يكون هناك تدخل للدولة .

ان الفلسفة الاقتصادية السابقة ظهرت اطروحاتها منذ عهد الرئيس الامريكي السابق (رونالد ريغان) وهو مانتهجته بريطانيا في عهد (مارغريت تاتشر) ، فجاءت محاولات العالم الرأسمالي لفرض هذه السياسات على الدول الاخرى بهدف جعل الهياكل الاقتصادية لها تقوم على أساس اقتصاد السوق الحرة وذلك بهدف تعزيز النمط القائم على التخصص وتقسيم العمل الدوليين . فأصبحت الادوات لذلك :-

1- تشجيع التحول نحو القطاع الخاص .
2- أستخدام السياسة النقدية للاصلاح الاقتصادي .
3- أستخدام السياسة المالية لخفض عجز الموازنة .
4- تفعيل قوى السوق وإزالة العوائق التي تعترض عملها .

لقد ساند صندوق النقد الدولي هذه السياسات وروج لها من خلال برامج (التصحيح الاقتصادي) وعنايته بحركة رؤوس الأموال في السوق الدولية ، وسعيه لإزالة كافة العوائق أمامها ، الأمر الذي يهيء سبل الهيمنة غير المحدودة للعالم الرأسمالي على السوق العالمية في سياق الدعوة لتحرير التجارة العالمية ، والغاء العوائق التجارية والاقتصادية [12] .

المبحث الثاني :- الاهداف العامة لبرامج التصحيح الاقتصادي والاجراءات العملية للتنفيذ :-

تقوم برامج (التصحيح الاقتصادي) في اطارها العام على معالجة مشاكل الاقتصادات النامية التي وجدت في هذه البرامج ضالتها المنشودة على اعتبار ان مصطلح (التصحيح) بحد ذاته يوحي بأن (النتائج ستكون ايجابية قبل ان تتحقق فعلاً) [13] . لكن قبل التحقق من صحة هذه المقولة لابد لنا اولاً أن نحدد الاتي :-

اولاً – الاهداف العامة لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي .
ثانياً – طبيعة الاجراءات العملية التي تستند عليها السياسات التصحيحية .
ثالثاً – النتائج المحتملة والفعلية من تطبيق الاجراءات التنفيذية لبرامج (التصحيح الاقتصادي) .

وسنحاول استعراض ما سبق تباعاً وعلى النحو الإتي :-

اولاً – الاهداف العامة لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي [14] :-

لقد ذكرنا انفاً ان غالبية برامج (التصحيح الاقتصادي) المعتمدة في الاقتصادات النامية تستهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال تبني مجموعة من الاجراءات الرامية الى تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي (وذلك وفقاً لمفاهيم الـ IMF) وعليه فقد تضمنت برامج (التصحيح الاقتصادي) الدعوة الى تحقيق الاهداف التالية :-

1- دعم مركز ميزان المدفوعات خلال مدة زمنية محددة وتصحيح كافة بنوده المختلفة (الحساب الجاري والعمليات الرأسمالية والتحركات النقدية) ، وتصميم استراتيجية التصحيح بناءاً على أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ، سواء كانت تعود الى نقص

مؤقت في السيولة الدولية أو بسبب تراكم الدين الخارجي أو بسبب الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الكلي .

2- تحديد السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالقضاء على اختلال ميزان المدفوعات .

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المادي أو الدخل الحقيقي ، وهذا يعني تحقيق أقصى حد من التشغيل والمحافظة على قيمة النقود ، ومنع ظاهرة التضخم بكل أشكالها .

4- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني ، الامر الذي يتيح ارتفاع معدل الدخل الحقيقي السنوي للفرد .

5- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد القومي ، خاصة تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة ، أسعار الصرف) ، وتقليل عجز الموازنة العامة ، وتقليل فجوة الموارد ، كل ذلك لأجل أعادة التوازن الداخلي والخارجي .

6- تخفيض رصيد المديونية الخارجية وأعبائها الى مستويات مقبولة لا تثقل كاهل الاقتصاد القومي .

7- ايلاء القطاع الخاص الاهمية التي يستحقها في رفده لحركة التنمية الاقتصادية .

8- تحقيق الكفاءة في استخدام موارد الصندوق ، وضمان الاداء الاقتصادي الجيد للاقتصاد القومي .

أن نظرة سريعة الى الاهداف السابقة تؤدي بنا الى أن الغاية ليست فقط (انقاذ) الاقتصادات النامية والوصول بها الى حالة الاستقرار الاقتصادي وانما الامر يتعدى ذلك الى تهيئة اسواقها لتصبح اكثر قدرة على استيعاب صادرات الدول الرأسمالية ، وتدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية .

ثانياً – طبيعة الاجراءات العملية التي تستند عليها السياسات التصحيحية [15] :-

تستند عموم السياسات التصحيحية التي يتبناها الصندوق على الجوانب الاتية :-

1- ادارة الطلب الكلي :-

طالما ان (زيادة الطلب الكلي مقابل العرض الكلي) هي السبب الرئيس للعجز الحاصل في ميزان المدفوعات (وفقاً لمفاهيم الـ IMF) تصبح كفاءة ادارة الطلب الكلي أمراً ضرورياً للحد من ارتفاع الاسعار ، وتخفيض عجز الموازنة العامة ، وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد ...الخ . ان كفاءة ادارة الطلب الكلي يمكن ان تتحقق من خلال مجموعة من الاجراءات ابرزها :-

أ- زيادة الضرائب على السلع والخدمات .

ب-رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة العامة .

ج- تقليل الانفاق الحكومي عن طريق إلغاء الدعم على السلع الضرورية .

د- زيادة أسعار الخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام .

هـ- الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها .

2- زيادة العرض الكلي :-

والمقصود هنا زيادة الانتاج المحلي وهذا يتحقق وفقاً للاجراءات التالية :-

أ- التركيز على المشروعات سريعة العائد ، وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تحتاج الى انفاق استثماري كبير ومدة زمنية طويلة بهدف انشائها .

ب-تغيير سياسات التسعير وتعديل أنظمة الأسعار المحلية لتتحدد وفقاً لقوانين العرض والطلب ، كل ذلك في سبيل زيادة الادخار المحلي ، وترشيد استخدام القروض ، والمحافظة على ايرادات النقد الاجنبي .

ج- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية ، وهذه الاجراءات تعني تحرير سعر الصرف وإزالة الرقابة على النقد الاجنبي ، وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تتحدد وفقاً للعرض والطلب ، ثم القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية والغاء الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية ، وإزالة العوائق الاقتصادية والتنظيمية امام الصادرات والواردات ، وتخفيض التعريفات الكمركية وإلغاء الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالمعاملات التجارية والاقتصادية .

3- تحويل هيكل الانتاج الى التصدير :-

وهنا يركز الـ (IMF) على تنمية قطاع الصادرات ، حيث يتم الاهتمام بشكل مطلق بحجم السلع المعدة للتصدير اكثر من تلك الموجهة الى السوق المحلية ، وفي ضوء ذلك تصاغ كافة اولويات الحركة التنموية لخدمة هذا الهدف حيث يتم تشجيع الاستثمارات الخاصة ، منح الكثير من الامتيازات التفضيلية ، نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص الاجنبي والمختلط ، وعدم تدخل الدولة بالرقابة والتسعير .

وبعد استعراض أهم إجراءات البرامج التصحيحية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي ، لابد من الاشارة الى ان تنفيذ هذه السياسات يتم في اطار سقف زمني محدد يمتد الى ثلاث سنوات في حالة الاقتصادات النامية التي تعاني من تشوهات هيكلية كما حصل مع تايلاند وكوريا واليابان . وقد تكون المدة الزمنية اقل من عامين وذلك عندما يواجه الاقتصاد ازمة حادة وتكون الظروف مواتية للاصلاح بخطوات سريعة وقد تم تطبيق ذلك فعلاً في غانا والمكسيك وتشيلي . ان تطبيق السياسات والاجراءات التنفيذية السابقة ستكون له انعكاساته المحتملة على واقع الاقتصادات النامية ، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الفقرة التالية .

ثالثاً- النتائج المحتملة والفعلية من تطبيق الاجراءات التنفيذية لبرامج(التصحيح الاقتصادي):-

ان اجراءات برامج التصحيح (ادارة الطلب الكلي ، وزيادة العرض الكلي ، وتحويل هيكل الانتاج الى التصدير) سيكون لها انعكاساتها التي يمكن ايجازها بالنقاط التالية :-

1- عند تطبيق سياسات الطلب الكلي (المذكورة أنفا) فأنه سيصعب التحكم في كمية النقود التي هي مصدر عجز الموازنة وذلك بسبب اتساع فجوة الموارد ، وهو ما يدفع بالسلطة

النقدية الى اللجوء الى التمويل التضخمي للتعويض عن نقص التمويل الخارجي ، وهذا ما حصل فعلاً في العديد من الاقتصادات النامية التي انتهجت اجراءات (ادارة الطلب الكلي) التي اقرها صندوق النقد الدولي من ناحية اخرى ، يلاحظ ان اجراءات تقليل الانفاق الحكومي في العديد من الدول النامية تصيب النفقات الاجتماعية في الوقت الذي تزداد فيه النفقات العسكرية والامنية ، الامر الذي يترتب عليه الحاق الاذى والضرر بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والتي تعتمد اكثر من غيرها على النفقات الاجتماعية لتلبية متطلباتها الاساسية

2- عند تطبيق سياسة زيادة العرض الكلي ، يمكن أن نلاحظ الاتي :-

أ- ان محدودية الموارد المتاحة تجعل اجراء تغيير نظام الاسعار غير مجدياً ، اذ انه يفضي الى تحويل الموارد من الاستخدامات ذات الاسعار المنخفضة التي تلبي حاجات عموم الافراد الى الاستخدامات ذات الاسعار المرتفعة التي تثقل كاهل غالبية المستهلكين من ذوي الدخل المحدود والذين يشكلون شريحة لايستهان بها في الاقتصادات النامية .

ب-ان تخفيض سعر صرف العملة الوطنية لا يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الصادرات في الاقتصاد النامي وذلك بفعل ضعف مرونة هذه الصادرات (ومعظمها عبارة عن مواد اولية وخام) ، كما ان الطلب العالمي عليها ضعيف المرونة ، ويكون من نتائج التخفيض زيادة عبء الديون الخارجية وارتفاع تكاليف الانتاج وتضخم نفقات المعيشة .

3- عند تطبيق سياسة تحويل هيكل الانتاج الى التصدير (خاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص الاجنبي) فأن ذلك يؤدي الى احداث تفاوت كبير في توزيع الدخل ، وسيطرة فئات محدودة على الموارد القومية واتاحة الفرصة لرأس المال الاجنبي للسيطرة على القرار الاقتصادي الوطني .

المبحث الثالث- مبررات تطبيق برامج(التصحيح الاقتصادي)في الاقتصادات النامية وتقييم نتائجها :-

اولاً - مبررات التطبيق :-

حينما يزداد الحال سوءاً في الاقتصادات النامية ، وتتفاقم مشاكلها تلجأ هذه الدول الى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج تحدد مسبقاً مدته الزمنية ويتضمن هذا البرنامج (كما أسلفنا) سياسات مالية واقتصادية يرسم ملامحها ويحدد معالمها صندوق النقد الدولي .

لقد كان لمجموعة الدول النامية مبرراتها القوية للخضوع الى شروط برامج التصحيح ، ومن أبرز تلك المبررات [16] :-

1- طغيان المشاكل الاقتصادية في اقتصادات تلك الدول وبالشكل الذي جعلها مرتبطة بشكل وثيق بالعجز الداخلي والعجز الخارجي والمديونية الخارجية والمشاكل المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية وحجم الاحتياطيات ، والمشاكل المرتبطة بكفاءة اداء المشروعات الحكومية وتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة .

2- ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد للنظام الاقتصادي العالمي وذلك بهدف تهيئة شروط البقاء فيه والتفاعل معه.
3- النمو المتسارع لمتطلبات الحركة التنموية والذي يستدعي القضاء على كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد النامي .

أن غالبية الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على انجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق وذلك لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره صندوق النقد ، سواء من مصادره الخاصة او من مصادر أخرى مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والمنظمات الاخرى . وبالفعل بدأت تتدفق القروض التي تحمل في طياتها الشروط المصممة سلفاً لواقع هذه الاقتصادات ، لكن ... هل هذه البرامج هي بمثابة العلاج الشافي لمشاكل الاقتصادات النامية ام تراها قد زادتها رهقاً ؟؟؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تقتضي عرض أهم نتائج التطبيق وتقييمها وذلك بغية الوصول لأهم الأسباب التي تقف وراء فشل برامج التصحيح في غالبية الدول النامية .

ثانياً – تقييم النتائج :-

سنحاول في هذه الفقرة تقييم نتائج التطبيق لبرامج التصحيح في (بعض) الاقتصادات النامية ، وبهذا الصدد يمكن أن نورد تجارب بعض مجاميع الدول النامية على النحو الاتي :-

1- لقد طبقت مجموعة من الدول العربية برامج التصحيح فكان من بينها بشكل خاص :- الاردن ، مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا . فقد كانت تعاني هذه الدول من اختلالات في هياكلها الاقتصادية ولا سيما في هيكل الموارد وهيكل الانتاج ، لذلك كانت بحاجة الى التخلص من التشوهات والاختلالات الهيكلية واستعادة التوازن الداخلي والخارجي بأقل ما يمكن من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية .

ان برامج التصحيح بدأت في النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين في غالبية هذه الدول ، وقد كان تأثيرها على الاداء العام للاقتصاد الكلي في كل منها محدوداً حيث بقي الاخير دون مستوى الطموح ، فقد سجلت مؤشرات الاقتصاد الكلي •• قيماً ايجابية بسيطة بالنسبة لتونس والمغرب ، بينما كانت القيم ذاتها سالبة بالنسبة للاردن والجزائر ، بينما في مصر وموريتانيا كانت قيم بعض المؤشرات موجبة والبعض الاخر سالبة [17] . الامر الذي يشير بالمحصلة الى محدودية النتائج الاقتصادية المتحققة من برامج التصحيح الممولة من الصندوق والبنك الدوليين .

ولتوضيح الصورة اكثر يمكن أن نستعين بتجربة أحد هذه الاقتصادات وليكن على سبيل المثال لا الحصر تجربة (الاقتصاد الاردني) فكانت البداية الفعلية لوضع وتنفيذ البرامج بتاريخ

•• مؤشرات الاقتصاد الكلي :- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، سعر الصرف.

1989/4/13 عندما وجهت الحكومة الاردنية خطاباً الى الصندوق وتعهدت فيه بتنفيذ عدة اجراءات وسياسات تصحيحية وذاك في أعقاب زيادة مستوى العجز في ميزان المدفوعات ونفقات حجم المديونية الخارجية [18]

فطبقت برامج التصحيح على أربعة مراحل : الاولى للمدة (1989-1993) ،الثانية (1993-1998) ، الثالثة (1998 -2002) ، الرابعة (2002-2004) . وبرغم ذلك كان الواقع يشير الى ان تلك البرامج لم تفلح كثيراً في تخفيض النفقات الجارية حيث بلغت(9,2) مليار دينار عام 2..3 بعد ان كانت تشكل (1,1) مليار دينار عام 1992 ، في الوقت الذي لم تعمل فيه الحكومة على السعي لزيادة النفقات الرأسمالية بالنظر لاهميتها الاقتصادية والتي تنعكس على حياة الفرد وتسهم في تقليص ظاهرتي الفقر والبطالة [19] . من ناحية أخرى لم تسهم برامج التصحيح في هذا البلد في تغيير حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ فبلغ (375) مليار دينار عام 2003 ، بعد ان سجل (33,5) مليار دينار عام 2002 ، كما ان تطبيق برامج التصحيح نحو (14) عاماً لم تخفض حجم المديونية للاردن وبحسب الخبراء فأنها بقيت تحتل الرقم (41) بين اعلى الدول المدينة في العالم [.2] ان الاجراءات التصحيحية في هذا البلد كثيراً ما كانت تتعرض الى التعثر بفعل [21] :

1- الظروف الاقليمية والسياسية غير المواتية .
2- ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الخارجي .
3- الانخفاض العالمي لأسعار النفط الذي ينعكس سلباً على حجم المبادلات التجارية مع الدول المصدرة للنفط .

حيث أن العوامل أعلاه أثرت سلباً على أداء الموازنة العامة وعلى أوضاع ميزان المدفوعات وعلى عموم مستوى النشاط الاقتصادي فجاء تطبيق الاجراءات التصحيحية في هذا البلد متعثراً وغير مجدياً وبأختصار لم يكن المناخ الاقتصادي ملائماً لتطبيق تلك الاجراءات . من ناحية اخرى ذهب الكثيرون الى ان عجز هذه السياسات يعود الى ان الاساس الفكري الذي اعتمدته مصمم وبما يتلائم مع واقع الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً ومؤسسياً في الوقت الذي تعاني فيه الدول النامية من عدم توفر اقتصاد إنتاجي ومؤسسي كفوء.

2- وقد كان لدول افريقيا تجربة ايضاً في هذا المجال حيث دخلت معظمها في تطبيق برامج التصحيح التي يعرضها الصندوق ومنها على سبيل المثال لا الحصر :- السنغال ، نيجيريا ، غانا ، ساحل العاج ، بوروندي ، كينيا، تنزانيا . حيث تبنت هذه الدول وغيرها كثير برامج التصحيح منذ عالم 1989 كمحاولة منها للتغلب على المشكلات الحادة التي تواجهها [22] . وبرغم التطبيق كان الأداء الاقتصادي لعموم اقتصادات هذه الدول ضعيفاً للغاية ومخيباً للآمال ، كما ان العديد منها قد عانى من تدهور سياسات اصلاح الاقتصاد الكلي بينما شهد عدد قليل منها تحسناً طفيفاً ، حيث ان هناك (5) بلدان فقط حققت زيادة متوسطة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد بلغت نقطتين مئويتين ، بينما في بقية الدول هبط متوسط نمو الناتج بمقدار (2,6%) وهبط معدل نمو قطاعها الزراعي الى (1,6%) [23] . كما ان البلدان الافريقية التي لجأت إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية طبقاً لاجراءات التصحيح التي تركز على جانب زيادة

العرض الكلي (كما ذكرنا انفاً) قد ارتفعت فيها الاسعار المحلية بدرجة كبيرة [24] . اضافة الى ذلك لم يطرأ سوى تقدم قليل في اصلاح المؤسسات الحكومية والقطاع المالي ، ورغم تحول العديد من البنوك التجارية الى القطاع الخاص فأن اعادة هيكلة ورسملة هذه البنوك كان اقل نجاحاً [25] . وبالمحصلة نستطيع القول بأن الاصلاحات الهيكلية (رغم أهميتها) لم تكن كافية لتحقيق سبل التنمية المستديمة في تلك الدول ، لان ذلك يحتاج عناصر مهمة أخرى تتمثل في رأس المال البشري ، والبنية الاساسية ، والادارة السليمة ، والمؤسسات الاقتصادية الفاعلة .

3- ومن بين الدول التي طبقت برامج التصحيح ايضاً مجموعة من الدول الاسيوية وامريكا اللاتينية حيث نفذت البرامج خلال المدة (19986 – 1991) ، وقد تبين بأنه لم يحدث سوى القليل جداً من التحسن في المؤشرات المالية الرئيسية ، وان الأداء المالي الشامل لغالبية هذه الدول التي نفذت برامج اصلاح اقتصادي كانت مخيبة للتوقعات [26] . من جهة اخرى وجد ان الاستثمارات الخاصة في تلك الدول – والتي يعول عليها في الاصلاح الاقتصادي كانت ضعيفة وبطيئة ، [27] ولعل السبب كان يكمن (في احد جوانبه) في الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العامة ، والذي ادى بدوره الى تقليص الانفاق على البنى الاساسية ، وهو ماكان له أثار عكسية على النمو وتراكم رأس المال الخاص .

ثالثاً – دواعي الفشل :-

يعود فشل برامج التصحيح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي (في عدد لايستهان به من الدول المطبقة لتلك البرامج خصوصاً تلك الدول التي استعرضنا قراءة بسيطة لواقعها الاقتصادي)الى مجموعة من الاسباب أبرزها الاتي :-

1- أن غالبية برامج التصحيح كانت مصممة أصلاً لتلائم اقتصادات ذات كفاءة عالية في الجانب المؤسسي وهو ما تفتقر اليه غالبية الدول النامية ، حيث ان هذا يعني عدم القدرة على احداث الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

2- أن برامج التصحيح التي طبقت في الدول النامية المثقلة بالديون عادة ما تؤدي الى انهيار مالي ، وذلك للاسباب الاتية :-

أ- افضت اجراءات التكييف الانكماشية الى ضغوط على الانشطة الاقتصادية ، وبالتالي نقل حصيلة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخول العالية وعلى مختلف الارباح ، الامر الذي يتسبب في زيادة عجز الموازنة .

ب-وفقاً لمتطلبات جانب زيادة العرض الكلي فأن التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية قد ترتب عليه زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية مقومة بالنقد المحلي ، وكذلك زاد من تكلفة واردات القطاع العام ، الى جانب تفاقم الضغوط التضخمية .

ج- أن جملة الاجراءات المتبعة تعمل على تخفيض الضرائب المتأتية من الواردات خصوصاً تلك الاجراءات المتعلقة بتخفيض حجم الواردات كأجراء لتقليل عجز ميزان المدفوعات ، كذلك أجراء تخفيض الرسوم الكمركية بهدف تفادي نزعة الحماية .

3- أن الاصلاحات الهيكلية لم تكن كافية لتحقيق التنمية المستديمة وذلك لقصور في متغيرات اقتصادية اخرى (البنية الاساسية ، المؤسسات الفاعلة ، الاستثمار في رأس المال البشري ...الخ) والتي تعد مكملاً ضرورياً لتلك الاصلاحات .
4- أن الظروف السياسية والاقليمية غير المواتية في غالبية الدول النامية ، كثيراً ما كانت تشكل عائقاً أمام انسيابية تطبيق منهاج برامج التصحيح .
5- ارتفاع اعباء خدمة الدين العام الخارجي .
6- الانخفاض العالمي لاسعار النفط خلال فترات معينة قد أنعكس سلباً على حجم المبادلات التجارية مع الدول المصدرة للنفط .
7- أن القاعدة الاقتصادية في غالبية الدول النامية تتسم بالضعف ، كما ان الهيكل الانتاجي ضعيف وعديم المرونة الامر الذي يعني عدم القدرة على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للاصلاحات الاقتصادية .
8- لقد تجاهلت غالبية برامج التصحيح دور وتأثير العوامل الخارجية في مشاكل عدم التوازن في ميزان المدفوعات مثل تدهور شروط التبادل التجاري وزيادة أسعار الفائدة على الاقتراض الدولي وتزايد خدمة القروض الاجنبية وتقلبات أسعار الصرف وموجات الكساد العالمي ، وبالتالي كان لتلك المشاكل تأثيراتها السلبية على سير البرامج التصحيحية .
9- كما ان برامج التصحيح قد تجاهلت ايضاً بل انها لم تعترف اصلاً بعمق الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية ، وما تحتاج اليه من وقت أطول وموارد مالية اكبر وذلك لدعم الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة .
10- اتساع حجم الاثار الاجتماعية للتصحيح وانعكاساتها السلبية ، رغم كل المحاولات التي قام بها الصندوق لاحتوائها وتقليل حجمها عن طريق المساعدة في وضع برامج للضمان الاجتماعي بالنسبة للفئات المتضررة من العملية ومحاولة توسيع شبكات الامان والمساعدات للفقراء ، الا أن التضخم الناجم عن تلك السياسات كان سبباً في انخفاض الدخل الحقيقي للفقراء ، بل الامر تعدى ذلك الى انضمام أفراد جدد الى شريحة الفقراء .

الخلاصة:

عندما يكون الاقتصاد بحاجة ملحة الى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة ، فأنه لابد من دعم ادارة السياسة الاقتصادية الكلية واسعار الصرف بتدابير سياسية عامة تتناول الاقتصاد بشكل شمولي ومن خلال القطاعات المكونة له ، كل ذلك من اجل تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وتحسين فاعلية استخدامها . وهذا يعني اللجوء الى (التصحيح الاقتصادي واعادة الهيكلية) التي قد تشمل اجراءات للتدخل في ميادين مثل تعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام واجراءات القضاء على التشوهات السعرية فضلاً عن تشجيع الاستثمار الاجنبي ، وتحرير التبادل التجاري والرسوم الكمركية . ان الهدف من السياسات التصحيحية وكما تصبو اليه غالبية الدول النامية هو معالجة الاختلالات الاقتصادية العميقة كالتي

تتراكم في مدة معينة نتيجة صدمات خارجية المنشأ مثل تدهور معدلات التبادل التجاري ، ارتفاع اسعار الوقود ... الخ . الى جانب ذلك تهدف تلك السياسات الى تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المحدودة . وبغض النظر عن طبيعة الاهداف التي ترسمها (برامج التصحيح) فأن صندوق النقد والبنك الدوليين لايختلفان في تفسير سبب الازمات في الاقتصادات النامية ، فهي بالنسبة لهما (الصندوق والبنك الدوليين) تراكم الاخطاء اقتصادية ارتكبتها تلك الدول بفعل عوامل داخلية تكمن في اقتصاداتها مع استبعاد أي دور للعوامل الخارجية (ارتفاع اسعار النفط ، ارتفاع قيمة الدولار ، ارتفاع اسعار الواردات الغذائية والصناعية ...الخ) في خلق تلك الازمات الاقتصادية . ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الصندوق والبنك الدوليين يعملان بالتنسيق فيما بينهما ، أي ان هناك مشروطية متبادلة (Cross – Conditionality) تجاه البلدان المدنية .

لقد تحملت العديد من الدول النامية اعباء (المشروطية) في سبيل تطبيق (برامج التصحيح الاقتصادي) لعلها كانت الطريق الامثل للوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي والتغلب على المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها (وذلك بالطبع وفقاً لوجهة النظر التي تؤمن بها الدول المطبقة لتلك البرامج) .

ان ما تحمله تلك البرامج من اهداف اقتصادية (طموحة) و (رائعة) لم تكن لتجد البيئة الملائمة لها في العديد من الدول النامية وذلك للاستفادة من (ثمارها) ووفقاً لما (صورته) المؤسسات المالية الدولية المعاصرة ، فالبيئة الاقتصادية في اغلب الدول النامية كانت تعاني من :-

1- الافتقار الى الجهاز المؤسسي والاداري الكفوء لاستيعاب وتسيير مفردات برامج التصحيح الاقتصادي .
2- الديون الهائلة التي تثقل كاهلها .
3- القصور في نمو العديد من المتغيرات الاقتصادية المهمة .
4- الظروف السياسية والاقتصادية غير المواتية في غالبيتها .
5- ضعف في القاعدة الاقتصادية .
6- العوامل الاقتصادية الخارجية كانت تمارس تأثيراً سلبياً على سير البرامج التصحيحية
7- حجم الموارد المالية التي وفرتها برامج التصحيح لم تكن كافية في غالبية الدول النامية

لان الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات تلك الدول كانت عميقة الى حد ما . وبالمحصلة ، اصبح من الضروري في ظل اقتصاد نامي العمل على تهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة وذلك للاستفادة قدر المستطاع من برامج التصحيح ... الا ان مالا يمكن تجاهله انه عملية التهيئة هذه بحد ذاتها ستحتاج الى موارد مالية اكبر ربما تفوق تلك الموارد المالية التي يخصصها (صندوق النقد الدولي) للدول النامية من خلال برامج (التصحيح الاقتصادي) المصممة اصلاً وفقاً لما يراه الصندوق .

المصادر

1- حنان عبد الخضر هاشم ، المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظـــام الاقتـــصادي المعاصر ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 6، العـــدد 2، 2004،ص71

2- محمود عبد الفضيل ، برامج الاصلاح الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، 1994،ص82

3- حنان عبد الخضر هاشم ، الخصخصة بين الواقع واحتياجات اقتصادات الـــدول الناميـــة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العـــدد الاول ، 2005،ص111

4- مايح الشمري ، تقييم سياسات التكييف الاقتصادي فـــي الاقطـــار العربيـــة الممولـــة مـــن المؤسسات الدولية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2002 ، ص34

5- المصدر السابق نفسه

6- IMF , SURVEY , September , 1992 , p.24

7- مانويل جويتيان ، شروط استخدام موارد الصندوق وعملية التكييف الدولية ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 18، العدد الثاني ، 1981 ، ص 16

8- حول ذلك راجع :-

- رمزي زكي ، أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاسها على أوضاع التنمية البشرية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 217
- وكذلك رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية : الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1987، ص 2.7

9- مانويل جويتيان ، دور صندوق النقد الدولي في التكييف ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلـــد 24، العدد 2، 1987، ص 17

10- طه احمد ، سياسات التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والجمهوريـــة اليمنيـــة ، بحوث وادبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الاول ، 2-4 مايو 1995 بعنوان (دراسات في الاقتصاد اليمني) ، تحرير : د. احمد علي البشاري ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1996 ، ص 46.

11- للمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :-
طليعة كوركيس توما ، فاعلية سياسات التكييف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في أقطار عربية مختارة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتـــصاد / جامعـــة بغـــداد ، 1992 .

12- للمزيد من التفاصيل حول تحرير التجارة العالمية ، راجع :-

حنان عبد الخضر هاشم ، الترتيبات التجارية الدولية المعاصرة واثارها في التجارة العربية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، 2002
13- طاهر كنعان ، الاثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، كانون الثاني ، 1996، ص 345
14- الموقع على شبكة الانترنيت :- WWW.IMF.org
15- المصدر السابق نفسه .
16- سعد حافظ ، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة ، كانون الاول ، 1997، بعنوان (تقييم سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في الاقطار العربية) تحرير : مهدي الحافظ ، الطبعة الاولى ، مؤسسات الابحاث العربية ، بيروت ،1999، ص 486
17- صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية في الدول العربية للمدد (1981-1991) و(1988-1998).
18- الموقع على شبكة الانترنيت :- WWW.IbS.com . Jo
19- المصدر نفسه .
20- المصدر نفسه .
21- محمد ابو حمور ، السياسة المالية والاصلاحات الهيكلية ، ورقة عمل مقدمة الى حوار الدائرة المستديرة بتاريخ 2..2/8/6 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الاردن ، 2..2 ، ص1-5
22- للمزيد من التفاصيل راجع :-
البنك الدولي ، التصحيح الاقتصادي في افريقيا ، الاصلاحات والنتائج والتوقعات ، مارس ، 1994 .
23- المصدر نفسه .
24- المصدر نفسه .
25- المصدر نفسه .
26- للمزيد راجع :-
نظرة على المؤسسات الدولية صاحبة الدور الرئيسي في بناء النظام العالمي ، مجلة الاصلاح الاقتصادي اليوم ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد الاول ، 2000
27- المصدر نفسه .